

أسئلة عن الدولة المدنية والفيدرالية واللامركزية... نقاش مع د. عبد الرؤوف سنّو

جريدة اللواء، الاثنين 30 نيسان 2012 الموافق 9 جمادى الآخرة 1433
ليبтанون فايلز 26 نيسان 2012

بقلم طوني حشيتي

بناءً لطلبه بالتعليق على دراسته «خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفيدرالية، أم الدولة المدنية؟» المنشورة في جريدة «اللواء» بتاريخ 13 نيسان 2012، والتي أرسلها إليّ عبر البريد الإلكتروني للاطلاع عليها بحكم علاقة المودة حديثة العهد بيننا، أطرح على الدكتور في التاريخ الحديث والمعاصر والأستاذ في الجامعة اللبنانية، عبد الرؤوف سنّو، مجموعة أسئلة وتساؤلات حول بعض ما جاء في دراسته التي بناها على فكرتي، أنّ «النظام الطائفي السياسي اللبناني قد أوصل لبنان إلى طريق مسدود» وأنّ «الدولة المدنية الديمقراطية العادلة التي تتعاطى مع شعبها على أساس المواطنة» هي الحل لكل مشاكل لبنان. وعلى أمل أن تكون هذه الأسئلة والتساؤلات بالإضافة إلى مقاربتني لجذور التركيبة اللبنانية وتداعياتها، مدخلاً لنقاش وحوار سياسي فكري حول أفضل صيغة للواقع اللبناني.

يقول الدكتور في مقدمة دراسته «إن فشل النظام الطائفي السياسي في الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية التي واجهها وواجهها لبنان، وفي مقدمها وضع قواعد متينة للتعايش الطوائفي، جعل البعض يتصور الحلّ في الدولة الفيدرالية. إلا أن الفيدرالية تشكل خطراً كبيراً على الكيان اللبناني، ذلك أن اللبنانيين يفقدون إلى ثقافة التعايش معاً كأقلية وأكثرية في دولة فيدرالية، أو جنباً إلى جنب كفيدراليات مستقبلية، ما قد يؤدي إلى تقسيم لبنان، فضلاً عن أنهم يختلفون على السياستين الخارجية والدفاعية، اللتين هما من اختصاص الدولة الفيدرالية المركزية. من هنا، لا يبقى أمام اللبنانيين، سوى فكرة الدولة المدنية الديمقراطية العادلة التي تتعاطى مع شعبها على أساس المواطنة، من دون اعتبار للدين أو اضهاد أتباع الأديان والعقائد». وعليه نسأل: أوليست الدولة اللبنانية منذ تأسيسها وحتى هذه اللحظة، «مدنية» إلى حد كبير، إذ إنها لا تعتمد أحكام أو تعاليم أي «دين» كمصدر لتشريعها وقوانينها وداستيرها؟ وأوليست الدولة اللبنانية، ديمقراطية، على اعتبار أن الشعب ينتخب ممثليه في مجلس النواب وهؤلاء بدورهم يُنتجون السلطة الإجرائية أي الحكومة ورئيس البلاد؟ إذاً، لماذا يتخبّط اللبنانيون في بعضهم البعض منذ نحو قرن من الزمن وهم يتمتعون بدولة مدنية ديمقراطية؟! ثم، وعلى اعتبار أن الدكتور يُقرّ بالتعددية الطائفية المُجمّعة في لبنان بقوله «إن الطوائف والمذاهب هي في الأساس وحدات سياسية واجتماعية وثقافية»، نسأل أيضاً: أوليس هذا الإقرار دليلاً على عدم تجانس عميق بين المكونات اللبنانية؟ وبالتالي، كيف يمكن إقامة دولة مدنية ديمقراطية على أساس مجتمع غير متجانس؟ أوليس انتظام أبناء الطوائف وتفاعلهم معاً، بمن فيهم الراغبين في الخروج عن أجواء طوائفهم وقيودها، ضمن أحزاب تقوم على مبادئ «تقبّل الآخر كما هو» واحترام كل منهم وضمان حرية التعبير عن ماضيه ووجدانه وثقافته وعاداته وتقاليده وإرثه التاريخي وخلفياته الروحية والتربوية، هي أفضل القواعد متانةً للتعايش والتآلف الطائفي؟

ويتحدث الدكتور في الفقرة التي تحمل عنوان «النظام الطائفي السياسي: مساوؤه وآفاه المسدودة»، عن أنّ تمسك كل طائفة بخصوصيتها يجعلها تتصادم في كثير من الأحيان مع خصوصيات الطوائف الأخرى، حتى مع الهوية الوطنية. وعليه نتوجه للكاتب بالأسئلة التالية:

هل لهذه الخصوصيات أبعاد تاريخية ووجدانية، أم إنها سطحية ومُفتعلة؟ إذا كان لها هذه الأبعاد، كيف نتجاهلها إذاً؟! وإذا كانت هذه الخصوصيات سطحية، فلم لم نستطع أن نتخطاها بعد؟! وإذا كانت غير سطحية وغير مفتعلة، فكيف نفسرها؟! أوليس السبب الرئيسي في هذا التصادم، هو إمتلاك كل طائفة هوية مجتمعية ومصالح وجودية حيث يستحيل جمع هذه الهويات وهذه المصالح الوجودية على تنوعها في «نظام مركزي وحدوي» كنظامنا المُعتمد منذ الاستقلال؟!!

ويضيف الدكتور أيضاً: «وبنتيجة الطائفية المجتمعية المستشرية في الجسم اللبناني منذ قرون، والطائفية السياسية الملحوظة في الدستور منذ العام 1926، مروراً بالميثاق الوطني لعام 1943، ووثيقة الوفاق الوطني، نشأت في لبنان هوية ثقافية خاصة تقوم على الدين، وعلى خصوصية الطائفة في محيطها الضيق والواسع، وعلى تمجيد ماضيها وثقافتها وتجاربيها التاريخية، وصولاً إلى الاختلاف على الحاضر والمستقبل». وهنا نسأل:

هل هذه الهوية الثقافية سبب أو نتيجة؟ إذا كانت سبباً، كيف يُمكن ان نلغيها؟ وإذا كانت نتيجة، فنتيجة ماذا بالضبط؟!

ويقول أيضاً «كان على اللبنانيين أن يُصدقوا كذبة اخترعها جميعاً بأنهم يتعايشون معاً بكل الود والمحبة والصدق، حتى إنهم صدقوا أنهم يعيشون في وطن. عكس ذلك، كان لكل طائفة مشروعها الذي ينطلق من خصوصيتها وتجربتها وعلاقتها مع الخارج». وأيضاً نسأل: ألا تُشكل هذه الخصوصية وهذه التجربة وهذه العلاقات، عناصر تكوينية في هوية كل طائفة؟ إذا جاء الجواب إيجابياً، فمعنى ذلك وجوب أخذها باعتبارها بُنية تحتية. وإذا كان سلبياً، فكيف تفعل هذه الخصوصية هذا الفعل كله في تكوين مسار الدولة اللبنانية؟

وعن انتقاد الدكتور الدولة اللبنانية التي «أوكلت، بموجب الدستور، الطوائف الدينية شؤون التربية والتعليم وأحوالها الشخصية من ناحية، وأهملت شأن التعليم الرسمي والتربية المواطنة من ناحية أخرى، ولم تتعامل مع الفرد اللبناني على أنه مواطن في دولة، بل تابع إلى طائفة» أسأله: كيف يمكن للطوائف المسلمة، على سبيل المثال، أن تُربّي أبناءها وتعلمهم من خارج ما جاء في الشرع والقرآن والسنة والأحاديث الشريفة؟ وأليس القرآن بالنسبة للمسلمين هو كلام الله المنزل وعليهم إطاعته بكل ما جاء فيه دون نقصان والانقياد له وحده دون سواه حسب ما تقول الآية 51 من سورة النور {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}؟ ووفق أي قواعد موحدة ستتعامل الدولة في الاحوال الشخصية والتربية والتعليم وغيرها، مع التعددية اللبنانية المجتمعية الثقافية وإحدى مكوناتها هو المجتمع المسلم الذي له منهجه الخاص في النظم المجتمعية والاجتماعية أي القرآن؟ يضيف الدكتور أن بعض النخب المسلمة كان لها تساؤلات «حول الصلاحيات الواسعة والخطيرة التي أنيطت برئيس الجمهورية، وحول استئثار المسيحيين بالمراكز العليا في الإدارة اللبنانية. ومن بين الأسئلة التي طرحوها بقوة: لماذا يخدم النظام الطائفي المسيحيين في لبنان ويستبعد المسلمين؟ ولم لا يستطيع مسلم أن يتبوأ منصب رئاسة الجمهورية، أو أن يصل إلى منصب معين، ولم جعل الدستور الطائفي رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي مجرد ملحقين برئيس الجمهورية؟ ولم مناطقهم البعيدة محرومة، بينما يقتصر الإنماء على بيروت وجبل لبنان؟».

في هذا الكلام الكثير من الصحة ونفهمه تماماً، ولكن هذا كان قبل اتفاق الطائف وأما اليوم فانقلبت الآية. ففي اتفاق الطائف (1989) ومع اختلال ميزان القوى لصالح الشريك المسلم وتفوّقه عددياً، أقدم هذا الشريك بوعي أو من دون وعي، فعامل الشريك المسيحي كما كان يُعامل هو في الماضي، ونتج منذ الطائف وحتى ما بعد ثورة الارز عام 2005، ما يُسمى بالسنيّة السياسية. ومنذ 7 ايار 2008 نشهد شيعة سياسية أيضاً. ولكن نسأل الدكتور:

أوليس الانتقال الى نظام فيديرالي (أي اتحاد الطوائف) لامركزي مدني، وتسليم الحكم لمجلس رئاسي تتساوى فيه الطوائف (وحتى الخارجين عن قيد الطوائف) بأعلى سلطة في البلاد، سيُنتج عدالة سياسية وإمائية على السواء لكافة المكونات والمناطق والافراد؟ أوليس المجلس الرئاسي علاجاً للخللين التوازني والتمثيلي في الحكم والسلطة؟ أوليس المجلس الرئاسي علاجاً لأمر القرآن المسلمين ان يكون حاكمهم مسلماً حسب ما جاء في الآية 51 من سورة المائدة {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} والآية 59 من سورة النساء {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الآخر ذلك خيرٌ وأحسُّ تأويلاً؟ علماً ان هكذا نظام لن يُكتب له النجاح والتوفيق الا عبر اعتماد الحياد الايجابي والابتعاد عن سياسة المحاور كسياسة خارجية وعبر إعطاء كل الذين يريدون العيش خارج قيد وأجواء الطائفة التي ولدوا فيها، الحق في المشاركة العادلة في هذا النظام والحق في سنّ القوانين التي تسمح لهم بتسيير شؤونهم القانونية وبممارسة معتقداتهم وقناعاتهم كاملةً.

ويقول الدكتور أيضاً «عندما نتحدث كل يوم عن إلغاء الطائفية السياسية، بوعي أو من دون وعي، نعتقد واهمين أن هذا هو الحل لمشكلات لبنان، ولا ندري أن الطائفية المجتمعية هي الأم الحاضن لنظامنا الطائفي السياسي». وهنا أيضاً نسأل وننساءل:

كيف نكون واهمين في المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية وننادي بها؟! ثم، ماذا تعني الجملة التالية: «الطائفية المجتمعية هي الأم الحاضن لنظامنا الطائفي السياسي»؟ ألا يعني ذلك استحالة إلغاء الطائفية المجتمعية ونتيجتها نظامنا الطائفي السياسي؟! وليس البديل عن النظام الطائفي السياسي والديمقراطية التوافقية هو نظام الديمقراطية العديدة وبالتالي السماح للأكثر عدداً بالوصول إلى الحكم؟ وماذا لو وصل أصوليون، سنة كانوا أم شيعة أم الاثنيين معاً، إلى الحكم في النظام الديمقراطي العددي وأقاموا دولة إسلامية؟! وماذا لو بقي النظام الطائفي الحالي على حاله، واستفاد هؤلاء الاصوليون من قانون انتخاب النواب، الذي يسمح للأكثر عدداً بإنجاح مرشحي كل الطوائف في الدوائر المختلطة وتمكنوا من إيصال 86 نائباً إلى مجلس وقلبوا النظام إلى دولة إسلامية؟!!

وأما في الفقرة التي تحمل عنوان «الفيديريالية: مشروع تقسيم للبنان» فيقول: «وطالما أن النظام الطائفي، منذ تأسيس دولة لبنان الكبير، يتسبب بنزاعات، وحروب كل عقد من الزمن، فأين يكمن الحلّ إذاً؟ هل في الفيديريالية، أم في الدولة المدنية، مع بقاء لبنان موحداً مركزياً السلطة والقرار؟»، نسأل بالجملة: لم لم يتأسس لبنان إلا على أساس بُنيوي طائفي؟ هل يمتنع قيام الدولة المدنية في الفيديريالية؟ أم أنّ الفيديريالية تُشجّع الدولة المدنية وتفرضها؟ وما هي الدوافع للفيديرياليات في العالم؟ ولمّ النمسا مثلاً، وهي ذات مساحة صغيرة نسبياً وشعبها متجانس كثيراً (مذهب واحد ولغة واحدة)، هي دولة فيديريالية؟ ألا يعتقد الدكتور أن الدول الفيديريالية في العالم هي أكثر الدول استقراراً وإنماء وتماسكاً وتطوراً وفُرباً من «الديمقراطية المباشرة» (1)؟ وألا يعتقد الدكتور أننا، من المحيط الاطلسي حتى آخر جزيرة في اندونيسيا، طوائف وإتنيات؟ أليس من المنطقي أن يُعبّر شكل الدولة الدستوري عن البنية التحتية المجتمعية ليأخذ كل ذي حقّ حقه، فيسود الاستقرار والتفاهم والتلاقي؟ وهنا أحيل الدكتور إلى مقال- وثيقة حول مشروعية الطائفية السياسية للاستاذ انطون نجم المنشورة في مجلة المسيرة بتاريخ 4 نيسان 2011 عدد رقم 1318. وتجعلها أكثر تماسكاً و

ويقول الدكتور في الفقرة الحاملة عنوان «الحلّ: في الدولة المدنية»: «في الدولة المدنية، تزول الخلافات حول المصالح المحققة وغير المحققة، ويتقارب أبناء الشعب الواحد، عندما يشعر كل فرد منهم أنه متساوٍ مع «الآخر»، ويتمتع بالحقوق والواجبات نفسها، ومنتفع مثله بثروات البلد، ولا يشكل الواحد تهديداً للآخر. إن أهمّ ما في الدولة المدنية هو انبثاق وحدة مجتمعية تؤسس لوحدة وطنية، ما يؤدي إلى لُحمة بين المواطن وشريكه في الوطن وبينه وبين دولته المدنية التي تجسد أمانه». ونسأل هنا باستغراب: هل من رَحْم مُطلق نظام (او صيغة)، ينبثق الوفاق والأمان والاستقرار والتلاقي بين المواطنين أم إن تلاقي المواطنين وتآلفهم ووضع تصورات لحاجاتهم المُجتمعية والاجتماعية ومصالحهم الوجودية، يُؤلِّدون عيشاً مستقراً ونظاماً قوياً وعادلاً واستقراراً داخلياً؟

وفي انتظار الاجوبة على هذه الاسئلة، لا بدّ من تحديد المسار التدريجي لكل ما تقدّمتُ به من اقتراحات تطويرية للنظام اللبناني:

لا يمكن بناء هذا النظام الفيديريالي إلا عبر الاتيان به بإرادة الشعب اللبناني أي بشكل ذاتي وليس عبر ضمانات زائلة كالتسويات السياسية الخارجية والداخلية والتحالفات الظرفية والشخصيات الاستثنائية. وبالتالي، يبدأ مسار بناء هذا النظام عبر الانتظام في الاحزاب التي يُراد منها حين تتوسع وتنتشر أن تسعى إلى إيصال

86 نائباً الى البرلمان (أي ثلثي أعضاء المجلس النيابي - وهو العدد المطلوب لتعديل الدستور اللبناني وفق القوانين المرعية الاجراء حالياً) للعمل على تغيير الصيغة اللبنانية:

- من نظام وحدوي القرار يسمح لفئة بالحكم بأحادية وفرض تطلعاتها وثقافتها على باقي الفئات، الى نظام اتحادي (فيديرالي) عادل يسمح للجميع بالتعبير عن ذاتهم وهويتهم وتمثيلهم الحقيقي غير المزور وحققهم في نقض كل ما يمس ويضر مصالحهم الوجودية.

- من نظام مركزي يتعشعش فيه الفساد والاختلاس والهدر والسرقات حيث يصعب كشف المرتكبين، الى نظام لامركزي يعطي المناطق والطوائف حق الحكم الذاتي بما ترتئيه مناسباً لحاجاتها، كما يُعطي للمواطن ادوات محاسبة ومراقبة سهلة وقوية وفعالة ومباشرة في الشؤون السياسية والانمائية وغيرها.

- من نظام تصادمي تتصارع فيه الطوائف على السلطة «المركزية» ومغانمها ، الى تألفي ومستقر عبر :
*فصل حقوق الطوائف ومصالحها الوجودية عن بعضها البعض *تحقيق التلاقي والتآلف والتعايش الحق عبر الاحزاب الطوائفية او عبر وسيط الجمهورية ombudsman أي «وسيط التحكيم والحل للاقليات» المعتمد في أكثر من خمسين دولة في العالم والذي اعتمد في يوغوسلافيا السابقة *انماء متوازن لجميع المناطق.
- من دولة الساحة وحروب الغير على أرضها، الى دولة حيادية لا تدخل في النزاعات والمحاور القريبة منها والبعيدة الا فيما يخص امنها وحدودها وسلامة مواطنيها وأراضيها.

* ناشط سياسي

toni@tonihadchiti.com

(1) هي شكل من أشكال الديمقراطية حيث تكون السيادة وسلطة اتخاذ القرار بأيدي مجلس (أو مجالس) يضم جميع المواطنين الراغبين في المشاركة. هذا المجلس قد يصدر أوامر إدارية، يشرع قوانين، ينتخب ويقيل المسؤولين ويباشر المحاكمات. إلا أن هؤلاء المسؤولين ما هم إلا عملاء تنفيذيين، أو ممثلين مباشرين ملتزمين بإرادة الشعب. الديمقراطية المباشرة هي على النقيض من الديمقراطية التمثيلية حيث تكون السيادة بأيدي مجموعة من الأشخاص غالباً ما يختارون عن طريق انتخابات. أقرب شكل للديمقراطية إلى الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر هي سويسرا.